

المملكة العربية السعودية

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

٥٠/٢

١٦٠

شرح منلاحنفي على آداب البحث للعضد، منلاحنفي.

ش م

محمد شمس الدين التبريزي - ٥٩٠٠ هـ. كتبه أبو بكر
ابن السيد علي سنة ١١٠٩ هـ.

١٥٢١٥٠ سم

١٩ س

٨ ق

٥٠١٢

نسخة جيدة، بها مشها حواش، خطها نسخ مهتاد.

الازهرية ٤٧٠:٣ كشف الظنون ٤١:١

١- المنطق أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ

النسخ د- شرح الرسالة العضدية ه- شرح منلاحنفي على

الرسالة العضدية و- شرح الحنفي على الرسالة العضدية.

ق ١٢٤٢ ك

٥١٦١٥/٢٧٩

البدعة قبيحة ان كانت قبيحة

الا حثكار ظلم عام وصاحبه مذموم في الشرع قال رسول الله عنه من احتكر الطعام
اربعة ايام ثم تصدق به لم يكن صدقة لغارة لا حثكار روى ابن عمر رضي الله
عنه النبي عنه انه قال من احتكر الطعام اربعة ايام فقد برئ من الله وبرئ الله عنه
وقيل فكانت آفة نفسا وغنى على الله عنه من احتكر الطعام اربعة ايام قسا قلبه وعنه
انه اهرق طعاما حثكس بالنار

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٠١٢ - ف ١٦٤٢ - ٥١
العنوان: شرح ملة جنتي على ادراج ليل للفضة
المؤلف: محمد المدين محمد الحضر
تاريخ النسخ: ١١٠٩ هـ
اسم الناشر: ابو بكر بن اسيد
عدد الاوراق: ٨ - ٥٠
ملاحظات: - - - - -
- - - - -



بسم الله الرحمن الرحيم
 لك الحمد جليل الله مخاطبا تنبها على العرب ولأن
 التوثيق بحال الحامدان بالأخط المحمود أو لا حانرا
 أو مشاهدتم بحمد واسبقان منه وجه التقديم
 قوله لك على الحمد وإن كان للمقام لكونه مقام
 الحمد يقتضي تقديمه ويصح أن يكون التقديم
 للتعظيم والشرف وإن يكون لتأكيد الاختصاص
 المستفاد من كلمة اللام إذ تقديم الخبر أيضا
 يفيد الاختصاص والمنته من من عليه وما
 يقال من أن المنته منهية لقوله تعالى ولا
 تنبأوا صدقاتكم باليمن والأذى مرفوع بأن
 المنهري عنه هو منه المنعم لا امتناع المنعم

عليه



عليه وايضا الخطاب مخصوص بغير الله
 تعالى ويدل عليه قوله تعالى يمتون عليك
 ان اسلموا قل لا تنوعوا على سلامكم بل الله
 يمن عليكم ان هداكم للإيمان وعلى نبيك
 الصلوة والتحيتة سلك هنا في تقديم
 الطريقة السابقة تعظيما لثانته وإفادة
 للاختصاص مع بعض النكات السابقة
 هناك ولوارد في المص الصلوة على النبي
 عليه السلام بالصلوة على آل عليهم
 التحية والسلام كاهود أب سائر المصنفين
 كان أولي إذا قلت بكلام تام خبرتي أن كنت
 ناقلا بأي وجه كان فيطلب منك الصحة
 أي صحة النقل أن لم تكن معلومة للطالب
 لأنها لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بحال
 المناظر من حيث هو مناظر لا عرضة
 اظهار الخلل الصواب تدبروا مدعيًا وهو
 من نصب نفسه لاثبات الحكم أما بالدليل
 أو التنبية فالدليل أي فيطلب منك الدليل
 على تلك الدعوى وذلك إذا كان المطلوب

نظريا غير معلوم اذ لو كان بدنيا او نظريا
معلوما فلا يطلب الدليل اذا لدليل المركب من
فقتين للتأدي الى مجهول نظري ولا بد
وانما قلنا من قسيتين اشارة الى ان التحقيق ان الدليل لا يتركب في
ههنا ان يلاحظ ايضا مثل ما مر انفا وهذا لا يتركب في
التعريف اولى من التعريف المشهور وهو ما يلزم ولا نقول
من العلم به العلم بشئ آخر ولا يمنع النقل
والمدعي الاجازة اذا المنع في عرفه طلب الدليل
على مقدمته اي مقدمته الدليل والدليل الذي
كانت المقدمة جزء منه ليس هو الدليل
الذي يطلب على تلك المقدمة وهو ط
وان كان ظاهرا لعبادة بوجه ذلك والمراد
من المقدمة ههنا على ما قيل هي ما يتوقف
عليه صحة الدليل سواء كان جزءا او لا
واذا عرفت حقيقة المنع فاعلم انه ان لم
يذكر في النقل الدليل فظاهرا انه لا يتوجه
عليه المنع وان ذكر فيه فهو انما هو على طريق
الحكاية فلا يتعلق به الملاحظة لانه يحكى عن
الغير والناقل من حيث هو ناقل ليس بمتروك
صحة بل هذا ليس بدليل بالنسبة اليه من

لانه لو كان بدنيا او نظريا
معلوما فلا يطلب الدليل اذا لدليل المركب من
فقتين للتأدي الى مجهول نظري ولا بد
وانما قلنا من قسيتين اشارة الى ان التحقيق ان الدليل لا يتركب في
ههنا ان يلاحظ ايضا مثل ما مر انفا وهذا لا يتركب في
التعريف اولى من التعريف المشهور وهو ما يلزم ولا نقول
من العلم به العلم بشئ آخر ولا يمنع النقل
والمدعي الاجازة اذا المنع في عرفه طلب الدليل

من تلك الحيشية حتى يمنع منعاجار باعلى
مقتضي عرفهم والناقل ان التزم صحة
هذا الدليل المنقول او اقام دليله برأسه
على ما نقله صادر مستدلا بما يتوجه عليه ما يتوجه
عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع
النقل واما في تطبيقه على انه لا يمنع المدعي فهو
ان المدعي من حيث هو مدعي ليس بمقدمة الدليل
اصلا فلي يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وانما قدنا
المدعي بقيد من حيث هو مدعي اذ هو قد يكون
جزءا من دليل مدعي آخر فيتوجه عليه المنع كذلك ليس
بمدعي بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل واعلم
ان ما ذكره انما يدل على ما ادعوا اذ كان المنع حقيقة
في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي منصوصا فيه
وايضا لا يدل على ان معناه المجازي ما هو والفظ من
العبارة ان معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع
المدعي ولا شئ ههنا يصلح لذلك سوى الطلب منع
النقل يكون بمعنى طلب تصحيحه او صحته ومنع المدعي
يكون بمعنى طلب الدليل عليه والطلب مشترك بينهما
ويشفي ان يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم

لانه لو كان بدنيا او نظريا
معلوما فلا يطلب الدليل اذا لدليل المركب من
فقتين للتأدي الى مجهول نظري ولا بد
وانما قلنا من قسيتين اشارة الى ان التحقيق ان الدليل لا يتركب في
ههنا ان يلاحظ ايضا مثل ما مر انفا وهذا لا يتركب في
التعريف اولى من التعريف المشهور وهو ما يلزم ولا نقول
من العلم به العلم بشئ آخر ولا يمنع النقل
والمدعي الاجازة اذا المنع في عرفه طلب الدليل

واظهاره ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد منها جوار
اسماء الاخير وقيل انما هي بيان لكيفية المنع المجازي ما هو والفظ من
اشارة الجواب وفي الدعوى الظاهر خطأ لكنه العبارة
لا يبيح
والفرق بينهما ان المراد من هذا هو طلب تصحيحه او صحته ومنع المدعي
و المطلوب في الاول اظهر الصحة والثاني طلب تصحيحه او صحته
و ان كانا لا ينفك
ملازمة

وهي في اللغة قطع الخشب والمناسبة بين المعنى والفعل والاصطلاح
 ان القطع كما يفرق بعض اجزاء الخشب عن بعض كذا المناقضة
 الاصطلاحية يفرق بعض اجزاء الدليل عن بعض الدليل

متناول للنقض والمنافضة والعارضه
 اي النقص الاجمالي لانه الشاهد
 جميعاً والثاني نقص ويقال له مناقضة ونقض

تفصيله ولا يتوجه شيئ من هذه الثلاثة على
 النقل والمدح فان حمل المنع في عبادة المص
 على المنع الاول حتى يكون كها منبغافا للدليل

الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ هو مختص بلنا
 قضية وان حمل على المعنى الثاني فان تخصيصه

ليس بجيد اذ اعرفت ان المدعى لا يمنع فاعلم انه
 اذا اشغلت به أي بالدليل في منع ذلك الدليل

منعاً مجرداً اي عارياً عن السند او منعاً مع
 السند ويقال له المستند ايضاً وهو ما يدرك بقوة

المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيداً في الواقع بناء
 على ما قبل واعلم ان المنع على ما ذكره منع بعض

مقدمات الدليل او كلها على السبيل التقيني لا منع
 الدليل لانه منع الدليل اما ان يقادك بشاهد يدل

على المنوعيه او لافان كان الاقوال هو نقض
 اجمالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير

مسموعة اصلاً فعلى ما ذكره يجب صوف عبارة
 المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل

المنع عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل
 المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل
 المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل

والمنافضة والمنافضة هي التي لا تتفق مع بعضها في الحكم
 والاصطلاحية هي التي لا تتفق مع بعضها في اللفظ
 والمنافضة هي التي لا تتفق مع بعضها في الحكم
 والاصطلاحية هي التي لا تتفق مع بعضها في اللفظ

والمنافضة والمنافضة هي التي لا تتفق مع بعضها في الحكم
 والاصطلاحية هي التي لا تتفق مع بعضها في اللفظ
 والمنافضة هي التي لا تتفق مع بعضها في الحكم
 والاصطلاحية هي التي لا تتفق مع بعضها في اللفظ

والمنافضة والمنافضة هي التي لا تتفق مع بعضها في الحكم
 والاصطلاحية هي التي لا تتفق مع بعضها في اللفظ
 والمنافضة هي التي لا تتفق مع بعضها في الحكم
 والاصطلاحية هي التي لا تتفق مع بعضها في اللفظ

والفرق بينهما ان منع مقدمة معنية هو اظهرها بالسبيل عدم العلم بهذه المقدمة والطلب من المعلق دليل
 عليها للاجتهاد للسائل الى ايراد الدليل على علمه علم بها بخلاف منع الدليل فانه معناه ان هذا الدليل ليس
 بصحيح فجميع مقدماته
 فيصير مدعى فلا بد له
 من شأه مدعى لا يجوز
 منع مكابرة

الدليل ويؤيده ما ذكره سابقاً من ان المنع
 طلب الدليل على مقدمته واصل الباعث هو

لذلك التنبه على انه ينبغي ان يتوقف
 السائل حتى يقرر للمحال مجموع مقدمات دليله

ثم يشترع فيعرض لما يتصور له ويمكن المنا
 قضة فيما ذكره بانكم كيف تجوزون منع

مقدمة معنية من الدليل بلا شاهد يدل على
 المنوعيه ولا تعدو نه مكابرة ولا تجوزون

منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعيه بل
 تعدو نه مكابرة ولا بد من الفرق بينهما تأمل

حتى يظهر لك الفرق وهذا كلام يستدعي
 المقام ابراده وهو ان الناظر في مقدمات

الدليل ربما يجد نفسه متوردة في بعض
 منها او في كل واحدة منها على التبيين وربما

يجد نفسه حائكة بفساد بعض منها او كل
 واحدة منها كذلك وربما يجد نفسه حائكة

بفساد مجموعها من حيث هو مجموع وغير حائكة
 بفساد واحدة منها على التبيين فعلى الاول يكون

الناظر انما وطالب بالدليل على مقدمة الدليل
 على المقابلة

اعلم ان الناظر اذا كان حائكة بفساد بعضها على التبيين كان ناظر
 في مجموعها وربما كان حائكة بفساد بعضها على التبيين
 وربما كان حائكة بفساد بعضها على التبيين وربما كان حائكة
 بفساد بعضها على التبيين وربما كان حائكة بفساد بعضها على التبيين

المنع عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل
 المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل
 المص عن ظاهرها بان يقال منع مقدمة الدليل

باب في بيان ما اذا كان الدليل على ما ادعى المدعي او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا

قابلة للتوجيه فافهم فاك قبل السند على ما قلتم
هو ما يذكره التوجيه للنوع بزعيم المانع وان لم يكن
مفيدا في الواقع في جواز ان يكون لعدم فبيده
كل مساوي فلا يصح حصر دفع السند في المساوي
فلما عدم دفع السند الا على تقدير جواز الالته
لا يلزم منه دفع دفع النوع كاهو في الاصل حتى
يرد ما ذكرتم بل ان السند لو كان له كان مما
للقدره المنوعه تحقيقا للمعنى العموم فاذا ابطا
يضرب للمعلل اذ تبطل بسببه مقدمته كما بطل منع
السايل في امل فضيه ما قبله او بمعنى اي الدليل
هو على ظاهره بالتخلف اي تخلف الحكم
عن الدليل وههنا استعمل مشهور وهو ان النقض
لا يخص بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن
منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح
اما التخلف للحكم المذكور عن اول استلزامه

فساد الاخر على اي وجه كان من الخصوصيات
او هو رضى اي الدليل ولو فتر بما ادعى المدعي
على ما قبل لا ختل سباق الكلام وايضا المقادير
ظاهره في الدليل دون المدعي بدليل الخلفه
لا يلزم تنكركم الضمير لا ما مضى منقوضا وارجعنا
الى الدليل وهو ما مضى منقوضا عليه

والخاص ان هذا الدليل انما يثبت
للسند لا لغيره مطلقا لا في
الاعم في وجهه

باب في بيان ما اذا كان السند مطلقا
في وجهه او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا

باب في بيان ما اذا كان السند مطلقا
في وجهه او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا

احدكم كان مثالا اذا ادعى المعلل الركوع واجبة وحل النساء لانه تناولا للنقض الى فيقول السائل وليكن وان ذكر
على مدعاكم ولكن عندنا ما ينافيه وهو قوله ولم لا ركوع في حكم النساء

الخلاف اي بدليل يدل على خلاف ما يدعى عليه دليل
المعلل ونقضه سواء كان دليل المعارض عين دليل
المعلل الا في كافى للمغالطة العامة الورد فبني
قلبا او كان صوره كصوره ترقتشبي معارضة

بالمثل ولا معارضة بالغير وملكه السائل
مسند لا فمافيه الصور بين اي النقض و
المعارضة صحت ما نفا اي سايلو يعني
ان للمعلل الاول في الصور بين يصير سايلو
فكما ان للسائل هناك ثلثة مناصب كذلك
المدعي الاقل في كل واحدة منها بين الصور بين
تلك المناصب هو ما يقال من ان المعارضة
لا تعارض فامر غير متعبد به ويمكن ان يحمل
المانع في عبارة المعنى على المعارض وهو الظاهر
لكم الا لا ولي واعلم ان الترتيب للنوع على
ما ذكره المحقق الرازي في المحكمات هو ان
النقض مقدم على المناقضة وهي على المعارضة
فلو قدم المعنى النقض على المناقضة لوافق الوضع
الطبع وايضا النوع الثلثة تجري في التبيين
ايضا كما لا يخفى على من لم يتبعه فالنقض

باب في بيان ما اذا كان السند مطلقا
في وجهه او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا

باب في بيان ما اذا كان السند مطلقا
في وجهه او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا
بما لا يخلو من الدليل على ما ادعى المدعي او لا

3

ان يكون كالعدم الذي والوجوب الذاتي ولا يلزم قوله ولا يلزم
من كون الشيء نصفه لشيء وثابت له كونه موجودا
او ثابتا في نفسه مطلقا فضلا عما ان يكون في
الازل والا يلزم من ذلك ان يكون للواجب
تلك صفات موجودة اذ لابد اكثر من ان تحصى
مع انه ليس كذلك عقلا ونقله فان قيل
هو واجب لذاته لا لغيره

هذا جواب دخل
مقدمه وانما اذا كان
الحاصل نصفه ما هو لشيء
يجب ان يكون في وجودها
ففي نفس الذات فوجودها
ووجودها بطريق ذاتها
كان لشيء وجودا
رابعا يكون الوجود
وجودا نقرا واجبا
غيره

ثم ان يقال ان الواجب
لذاته لا لغيره

1

المقدورات عند تعلّقها بها فتمنع مستندا
 بأن حقيقة بان يقال لأم أنه إضافة لم لا يجوز
 أن يكون صفة حقيقية كالقدرة أو يعارض بأنه
 نادية للحروف الحادثة بتقريره يقال أن دليلكم
 وإن دل على أن الكلام صفة أزلية قائمة بذاته
 تمنع لكن عندنا ما يدل على أنه ليس كذلك وهو
 أن الكلام مركب من الحروف الحادثة وكل ما كان
 كذلك لا يكون ثابتا في الأزل وقد علم من هذا
 التقرير ما في المتن من التسامح ^{بما في} إذا الكلام
 ليس ناد يتلوه بل هو مركب من الحروف
 كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله فيمنع به يقال
 لأم أن الكلام مركب من الحروف وسند
 هذا المنع قولنا أن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل
 الكلام على الفؤاد دليلا على الكلام الأقل بالمعنى
 الغير المشهور الذي قال به القائلون بأن
 الله تعالى متكلم بالوثنان بالمعنى المشهور
 ولما كانت هذه المسئلة من غوامض
 علم الكلام وما حوزة ههنا على سبيل
 التمثيل وكان تفصيلها غير مناسب لهذه

هذه الرسالة اقتصرنا على تقدير ما فيها وتوضيحه
 ولم نورد ما رزانا عليها معتداه لكن نورد مسئلة
 مشهورة متعلقة بفننا هذا فان تحقيقها
 ينفع للمبتدئين وهي أن المعارضة في المعقولات
 كالنقض في الدليل بان يقال أن دليلكم لو كان
 بجميع مقدماته صحيحا لما صدق تنقيض أوله
 لكن عندنا دليل يدل على صدقه فلا يكون صحيحا
 فيكون محصل المعارضة تنقيضا إجماليا لا تفصليا
 تدل على أن دليل الحلال مما لا يستحق أن يستدل
 به على المطلوب وجه التخصيص بالمعارضة
 في الدلائل العقلية بأنها ملزمة بالنسبة إلى
 مدلولاتها بخلاف الأدلة النقلية إذ هي أمارات
 على تحقق أمارات الشيء هذا ما قالوه في بيان
 كون المعارضة في قوة النقص التبادلي على أن
 كل دليل يعارض يمكن أن ينقض لكن ذلك
 لا يكفي في كونها في قوة إذا ماله الاستلزام و
 استلزام شيء لشيء لا يقتضي كونه في قوة
 وما ذكره في وجه التخصيص إنما يتم إذا كان
 كل دليل على يقينيا وكل دليل نقل طنيا

في بيان هذه المسئلة

وكانا المقدمتين غير واقعتين وايضا التزوم
 معتبر في مطلق الدليل المتناول لهما فكيف
 يكون العقلي ملزوما والنقل غير ملزوم و
 بالجملة الفرق ليس على ما ينبغي ولنختم الكلام
 على هذا القدر ثم لا ينبغي الملول واليه المرجع
 والله اعلم ان الحواشي المنسوبة للمحقق
 الشريف قد سره لهذه الرسالة لما لاحظناها
 في نسخ متعددة ووجدت بعضها سقما
 ولم يبق اعتماد على غيرها التزوم نقلها بل قرأت
 الكلام على وجه لاحظته ووقع بعض تقرير
 اتنا موافقا لتقريره قد سره وبعضها غير
 موافقا فأمل وانصف فان وجدت حقا
 نبصر والا فاصححه فان الله تعالى لا يضيع
 اجر المحسنين ثم التزم الحنفية بقوله
 الصمد على يد الحفيظ السيد ابو بكر
 بن السيد علي غفر الله لهما ولجميع المؤمنين

بمعاونته
 محمد باقر
 محمد باقر

